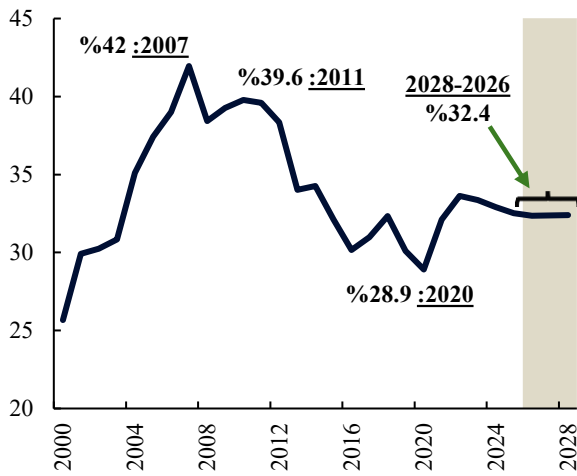


توقعات باستمرار نمو الاقتصاد الهندي رغم التحديات

سوق العمل وانخفاض معدلات التضخم، مما أدى إلى ارتفاع الدخل الحقيقي. وتشير المؤشرات عالية التواتر، بما في ذلك مبيعات السيارات ونشاط التجزئة، إلى استمرار مرونة الاستهلاك على الرغم من بعض التباطؤ. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يظل الاستهلاك الخاص الركيزة الرئيسية للنمو في الهند خلال السنة المالية 2026-2027، مما يعزز مرونتها الاقتصادية الشاملة.

إجمالي الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في الهند (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، سنوياً)



المصدر: هيفر أناليتكس، قسم الاقتصاد في QNB

ثانياً، يعزز الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والتعافي التدريجي في الإنفاق الرأسمالي بالقطاع الخاص دور الاستثمار في دعم آفاق النمو الإيجابية في الهند. فقد تعافى الاستثمار، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من أدنى مستوياته التي بلغها في أعقاب الأزمة المالية العالمية وخلال جائحة كوفيد-19، ومن المتوقع أن يظل أعلى من 30% على المدى المتوسط.

أما في القطاع العام، تواصل الحكومة إعطاء الأولوية للإنفاق الرأسمالي، حيث يتراوح الإنفاق على البنية التحتية بين 3% و3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن ينمو بمعدلات تتجاوز 10% في السنة المالية 2026-2027. ولا يؤدي هذا الأمر إلى توفير دفعة مباشرة للطلب الكلي فحسب، بل يعمل أيضاً على "حشد" عدد كبير من التأثيرات التي تحفز الاستثمارات الخاصة الإضافية من خلال تحسين الترابط وخفض تكاليف الخدمات اللوجستية، وتعزيز الإنتاجية الإجمالية. في الوقت نفسه، يكتسب الاستثمار الخاص مزيداً من الزخم، إذ يُتوقع أن يبلغ نمو الاستثمار الثابت حوالي 6% إلى 7% في عام 2026، مدعوماً بتحسين الميزانيات العمومية للشركات ونمو الائتمان. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يكون للتأثير المشترك الناتج عن زيادة الإنفاق على البنية التحتية

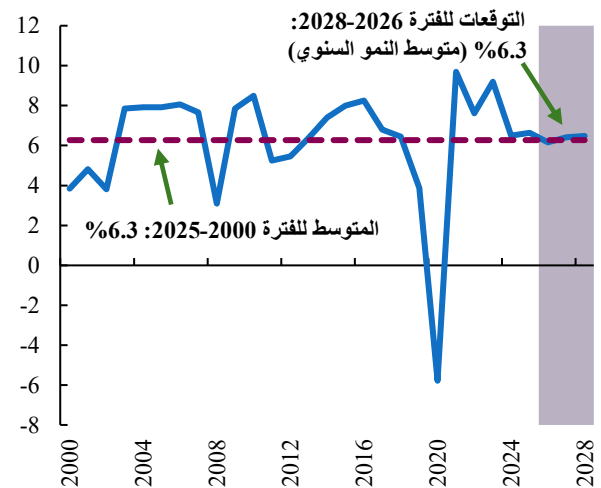
تُعد الهند واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وهي تشهد تحولاً سريعاً لتصبح من الدول البارزة في دفع النمو الاقتصادي العالمي. وخلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2025، والتي شملت سنوات الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19، بلغ متوسط النمو الاقتصادي لهذا البلد الكبير في جنوب آسيا 6.3%. وقد أدى هذا الأداء المستمر إلى صعود الهند لتصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم، حيث تمثل 8.5% من الاقتصاد العالمي.

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند بأكثر من 7% في السنة المالية 2025-2026، مما عزز مكانتها كأسرع الاقتصادات الكبرى نمواً في العالم للسنة الرابعة على التوالي. وبالنظر إلى حجم الاقتصاد الهندي، فإن معدل النمو البالغ 7% يضيف 0.6 نقطة مئوية إلى النمو العالمي، ما يعني أن الهند ستساهم بنسبة كبيرة تبلغ 3.0% من النمو العالمي المتوقع لعام 2026.

تدخل الهند السنة المالية 2026-2027 بتوقعات نمو قوية، إذ تشير المؤشرات عالية التواتر إلى استمرار الزخم. إلا أن هذا الأداء القوي بات مهدداً في الآونة الأخيرة باحتمال الصراع في منطقة الشرق الأوسط، الذي يضيف حالة من عدم اليقين على التوقعات الاقتصادية الكلية للهند. في رأينا، سيظل أداء الاقتصاد الهندي قوياً رغم هذه التحديات. وفي هذه المقالة، نناقش ثلاثة عوامل رئيسية تدعم زخم النمو في الهند.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند

(%، مقارنة بالعام السابق، نمو سنوي)



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي لآفاق الاقتصاد العالمي، قسم الاقتصاد في QNB

أولاً، لا يزال الاستهلاك الخاص الركيزة الأساسية لنموذج النمو في الهند، فهو يُعتبر عامل استقرار في ظل بيئة عالمية غير مستقرة. وقد واصل إنفاق الأسر، الذي يمثل أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي، نموه بوتيرة ثابتة، مدعوماً بتحسين أوضاع

الناشئة، إلا أن الأوضاع النقدية لا تزال داعمة بشكل عام، مع استمرار انخفاض أسعار الفائدة على القروض وتزايد نمو الائتمان. ونتيجة لذلك، يستمر التأثير المشترك لانخفاض التضخم والأوضاع النقدية الداعمة في الإسهام بشكل رئيسي في دعم الطلب المحلي.

إجمالاً، تدخل الهند السنة المالية 2026-2027 بزخم نمو قوي، مدعوماً بارتفاع الطلب المحلي، والحملة الاستثمارية المتواصلة، والأوضاع النقدية المواتية. ورغم أن المخاطر الخارجية - لا سيما تلك الناتجة عن أسعار الطاقة والوضع الجيوسياسي - قد تؤثر على التوقعات، فمن المتوقع أن تحافظ الأسس الاقتصادية المحلية المتينة على النمو عند مستوى يتجاوز 6%، مما يعزز مكانة الهند كواحدة من أسرع الاقتصادات الرئيسية نمواً على مستوى العالم.

العامية وانتعاش الاستثمار الخاص دوراً محورياً في دعم زخم النمو في الهند على المدى المتوسط.

ثالثاً، تعزز بيئة التضخم المواتية والسياسة النقدية الداعمة ديناميكيات النمو في الهند. فقد بلغ متوسط التضخم الرئيسي أقل من 3% في الفترة بين عامي 2025 و2026، وهو لا يزال أقل بكثير من نقطة المنتصف المستهدفة من قبل بنك الاحتياطي الهندي البالغة 4%، ويُعتبر ضمن النطاق المقبول الذي يتراوح بين 2% و6%. وقد أتاحت بيئة التضخم المواتية هذه لبنك الاحتياطي الهندي المجال لتنفيذ تخفيضات تراكمية في أسعار الفائدة بمقدار 125 نقطة أساس في عام 2025، ليصل سعر الفائدة الرئيسي إلى 5.25%، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2022. وعلى الرغم من أن البنك المركزي قد أوقف التيسير النقدي مؤقتاً في اجتماعاته الأخيرة لتقييم المخاطر

فريق QNB الاقتصادي

بيرنابي لوبيز مارتين*

نائب رئيس مساعد - قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

عائشة خالد آل ثاني

مسؤول أول - قسم الاقتصاد

+974-4453-4647

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُحلي QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع الإلكترونيات خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استثمارياً أو كحليل فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.